##  2 – الأنظمة الوطنية لحوكمة الشركات:

بما أن العوامل المحيطة بالشركات تختلف من بلد إلى آخر، فإن أنظمة الحوكمة ستختلف، كما أن الاختلاف في أنظمة حوكمة الشركات ليس صدفة تاريخية أو ثقافية، وإنما هو نتيجة لعدم تشابه الظروف القانونية والتنظيمية التي تحيط بالشركة.ما ينعكس بشكل ملحوظ على توزيع رؤوس الأموال بين المساهمين.

كما تعد بيئة الشركة محددا رئيسيا لنظام حوكمتها، ولا بد من يتأقلم نظام حوكمتها مع الظروف السائدة في بيئتها.

هذا، وتقوم أغلب الدراسات بالتفريق بين الأنظمة الأنجلوساكسونية (الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة) والأنظمة الألمانية، اليابانية، واللاتينية، وبالأخص النظام الفرنسي، الذي يشكل نظاما هجينا.لقد تم التفريق بين كل من الأنظمة بناء على معيار أساسي ألا وهو نمط التمويل السائد

## 2-1 نموذج Berglöf

بالنسبة لـBerglöf، فإنه يوجد عبر العالم نوعان أساسيان لأنظمة الحوكمة في الشركات: الأنظمة الموجهة نحو البنوك، والأنظمة الموجهة نحو الشبكات، كما يلي:

* **تتركز الأنظمة الموجهة نحو البنوك في ألمانيا واليابان، وهي تتميز بـ:**
* ارتفاع مديونية الشركات
* عدم تشتت رأس مال الشركات
* عدم وجود تطور كبير على مستوى الأسواق المالية
* تواجد البنوك كمساهم في رؤوس أموال الشركات
* تمركز الديون وتشابهها
* ندرة حدوث عمليات السيطرة بشكل دائي
* استقرار العلاقة بين الشركات البنكية والشركات المالية
* **تتواجد الأنظمة الموجهة نحو الشبكات في الدول الأنجلوساكسونية**،

 تتميز بسيطرة قوية للسوق المالي فيما يتعلق بالرقابة وتوظيف المسيرين، وهو نموذج لبرالي موجه نحو خدمة مصلحة المساهمين، وهو يتميز بما يلي:

* تشتت راس مال الشركات
* التطور الكبير للأسواق المالية
* التمييز الواضح بين كل من وظيفة الملكية ووظيفة التسيير
* ضعف دور البنوك والشركات المالية

يعتبر Berglöf أن الخلافات التي تحدث بين المساهمين تعالج بطريقة أعمق من تلك المتبعة في الأنظمة الموجهة نحو البنوك. فهذه الأخيرة تعتمد لغة الحوار والاتفاق الداخلي بين المساهمين.

من هذا المنطلق، نجد إن الأنظمة الأنجلوساكسونية تلعب دورا علاجيا أكثر منه دورا وقائيا.

## 2-2 نموذج J.Franks et C. Mayer

حسب كل من الباحثين، فإنه يوجد نوعان أساسيان من أنظمة الحوكمة في الشركات:

* أنظمة الحوكمة المفتوحة: هذه الأنظمة تتواجد في الدول الأنجلوساكسونية، وهي تتميز بـ:
* عدد كبير من الشركات المدرجة في البورصة والتي تعتمد على سوق مالي ذو سيولة عالية
* سهولة التفاوض والحصول على حقوق الملكية
* تشتت رأس مال الشركات
* ندرة المساهمات المتقاطعة وكثرة عمليات السيطرة العدائية

تبحث الشركات التي تخضع لهذا النظام عن إرضاء المساهمين. في هذه الحالة، يتم مراقبة المسيرين عن طريق ميكانيزمات الانضباط الخارجية. فهي تتم عادة عند تصويت الجمعية العامة وعن طريق السيطرة العدائية.

* **أنظمة الحوكمة المغلقة** ـ: تتميز بما يلي
* عدد قليل نسبيا من الشركات المدرجة في البورصة
* كثر المساهمات المتقاطعة وعدم سيولة حقوق الملكية
* نقص عمليات السيطرة العدائية
* حضور دوري للمساهمين الأساسيين على مستوى مجلس الإدارة

تركز الأنظمة المغلقة والتي نجدها في ألمانيا، اليابان والدول اللاتينية على تحقيق المصلحة الاجتماعية للمؤسسة. 'بمعنى آخر فهي تسعى إلى تحقيق مصلحة كافة أصحاب المصالح بما في ذلك المساهمين). وبالتالي فإن وجود صيغة العمال المساهمين، يعد أمرا كثير الحدوث في هاته الدول. كما أنه ليس من النادر أن نجد ممثلي العمال كأعضاء لا يتجزؤون من مجالس الإدارة أو من مجالس الرقابة.